العلاقات الخارجية تدعو طهران إلى احترام السيادة العراقية والالتزام بالمواثيق الدولية

الحكومة: أنجزنا ٨٠٪ من ملف حدود إيران.. وغلقه نهاية العام

أعلنت الحكومة عن بدء عملها لرفع مستوى التنسيق بين العراق وإيران لحل مشكلة وضع الدعامات الحدودية مع ايران بنسبة ٨٠٪، مبينة أن حل مشكلة الحدود سيكون مع نهاية العام الحالي، لاسيما مسألة ملف الآبار النفطية المشتركة.

□ بغداد / المدى

الحدود العراقية الايرانية ... ارشيف

يأتي ذلك في وقت أشادت لجنة العلاقات الخارجية بدور الدبلوماسية العراقية في معالجة المشاكل العالقة مع جميع دول الجوار، داعية طهران إلى احترام السيادة العراقية وعدم التجاوز على الحدود والاقتناع بالترسيم وفق الاتفاقيات الدولية، كما أكدت أن قرار الترسيم لن يمرر من دون اطلاع البرلمان عليه من اجل إقراره.

وأعلنت الحكومة العراقية أن إيران تبدي تجاوباً واضحاً لحل ملف الحقول النفطية المشتركة بين البلدين.

وتؤكد الحكومة العراقية أنها تتطلع إلى علاقات متميزة مع الدول المجاورة من دون أن تؤثر تلك على مصالح العراق الاقتصادية وتخرق سيادته.

وقالت مستشارة رئيس الوزراء مريم الريس في تصريحات صحفية أمس إن "العراق توصل إلى مراحل نهائية بـ٨٠٪ بخصوص وضع الدعامات الحدودية وتطوير المنافذ الحدودية بين البلدين".

وأضافت أن "الحكومة العراقية تعمل على إنهاء المشاكل الحدودية مع إيران وتعزيز قدرة السلطات الأمنية والحد من دخول الجماعات الخارجة عن القانون".

وتابعت "شكلنا لجنة متخصصة لتطوير الدعامات الحدودية وإنهاء هذا الملف خلال العام الحالي وخاصة موضوع الحقول النفطية المشتركة".

وكشفت وزارة النفط العراقية عن قرب إبرام اتفاق نهائي مع إيران وسوريا بشأن الحقول النفطية المشتركة مع العراق بعد ما بلغت المباحثات بينها مراحل متقدمة.

ويمتلك العراق أكثر من عشرة حقول مشتركة مع سوريا وإيران والكويت يتباحث الآن بشأن حلها بشكل نهائي.

وكانت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، قد ذكرت الأسبوع الماضي أن استثمار إيران للحقول النفطية المشتركة مع العراق بمفردها سرقة وتجاوز، فيما اعتبرت أن إهمال القضية وعدم وضع حلول لها سيلحق مشاكل وأضرار للبلاد، غير أن لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان نفت علمها بالتجاوزات الإيرانية وقالت إنها تعتمد على ما تأتي من تقارير من اللجان المتخصصة التي لم تكشف عن أي خروق إيرانية حتى اللحظة

وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية حسن شوريد "تم تشكيل لجان عديدة حكومية من قبل متخصصين في ترسيم الحدود لتحويل تقارير كاملة إلى وزارة الخارجية وبالتالي سيتم إكمال هذا الملف ويتم بعدها تحويله إلى لجنتا من اجل وضع اللمسات الاخيرة عليه والاستعانة بالخبراء وكي نعرف جيدا ما توصلت إليه الحكومة على الأرض والوصول الى رؤية واضحة وفق اتفاقية الجزائر التي كانت قد وقعتها بغداد مع طهران".

وتابع شوريد في حديثه لـ(المدى) "وصلت هذه اللجان إلى مرحلة متقدمة وأنجزت أكثر من نصف الملفات ولكن يجب اطلاعنا عليها قبل الإعلان الرسمي عن الاتفاق". وحول الاتهامات التي تطلقها بعض الكتل السياسية المشاركة بالحكومة إلى إيران بأنها تتجاوز على الحدود العراقية قال عضو اللجنة الخارجية "لم تصلنا معلومات بهذا الصدد، فنحن ننتظر تقارير من قبل مختصين تقر بالتجاوز حتى يكون لنا موقف تجاه الجانب الإيراني".

وينقل شوريد رفض اعضاء لجنته الذهاب الى الحدود مع ايران والاطلاع على واقعها، وقال "هذه ليست مهامنا، لاننا نطلع على دراسات المتخصصين في الحكومة ومن ثم نعطي رأينا عما توصلت إليه، إما بإقرارها أو توقيفها".

وبخصوص جدية إيران في حسم ملف الحدود مع العراق قال عضو اللجنة الخارجية "إذا ما أرادت طهران ضمان حقوقها فعليها احترام السيادة العراقية، وان ترسيم الحدود ليس منة من احد بل هو استحقاق عراقي لاجل حماية البلاد لأغراض أمنية واستخبارية بالدرجة الأساس". وكان المتحدث باسم نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني، فيصل عبد الله قد قال في تصريح سابق لـ(المدى) "إن إيران جادة في إنهاء الملفات العالقة لأن هناك ورقة موقعة من الجانبين وبالتالي من غير الممكن أن تخالفها"، وبخصوص الآبار النفطية المشتركة بين البلدين أكد عبدالله أن "هناك لجنة مشتركة بين البلدين مستمرة في عملها من اجل وضع الحلول المناسبة لهذه الآبار".

وخلص شوريد الى الإشادة بالدبلوماسية العراقية، وأوضح "كان لها دور واضح في حل الخلافات الخارجية لاسيما مع وجود نتائج ايجابية على هذا المستوى، وكان اخرها طلب السعودية فتح سفارة في بغداد وهذه بمجملها تصب في صالح بغداد التي تنتظر عقد القمة في نهاية الشهر المقبل من اجل العودة إلى الحاضنة العربية".

وكانت طهران قد أكدت في وقت سابق أن لجاناً مختصة ستقوم بترسيم الحدود في شط العرب بين العراق وإيران.

وقال السفير الإيراني في العراق حسن دانائي في تصريحات سابقة، إن "موضوع شط العرب مطروح على طاولة البحث من خلال لجنة الخبراء المشتركة بين البلدين التي ستجتمع قريبا في بغداد"، مشيرا إلى أن "الموضوع الخاص بتغيير الأنهر في بعض المواقع حصل من قبل الجانبين وليس من قبل إيران فقط".

الهجرة تطرح تسهيلات مُغرية للعائدين من سوريا

□ بغداد / المدى

ذكرت وزارة الهجرة والمهجرين، أمس، أنها تعمل على تسهيل عودة اللاجئين العراقيين من سوريا، الراغبين في ذلك، مؤكدة أن العائدين الجدد مشمولون بالمنح المالية ولهم دعم خاص.

وقال وكيل وزارة الهجرة والمهجرين اصغر الموسوي في تصريحات لعدد من الصحفيين أمس انه "قبل يومين عادت لجنة من سوريا من وزارة الهجرة والمهجرين لتقويم الوضع وتقويم الاحتياجات بالتعاون مع السفارة العراقية لتسهيل عودة العائلات التي ترغب بالعودة"، مضيفاً أن "اهتمامنا استثنائي بالعائدين لأن تركيز وزارتنا في العام الماضي والسنة الحالية على دعم العودة سواء النزوح الداخلي أم العودة من دول الجوار".

وتابع الموسوي، أن "العائدين حاليا أكثر من السابق، لكن لم تصل معدلات العودة إلى التدفّق وبرغم ذلك هي ضمن معدلاتها الطبيعية، ومعالجتها تتم من خلال الأطر العامة في الوزارة"، مشيرا إلى أن "الوزارة حققت نتائج عالية في تحقيق العودة خاصة مع زيادة المبالغ الممنوحة للعائدين"، منوها إلى ان "العائدين من سوريا أيضا مشمولون بهذه المنح ولهم دعم خاص واهتمام خاص". وأضاف "نحن في متابعة مستمرة للتقارير والأحداث ولدينا لجنة خاصة لمتابعة القضية، وهي لجنة الطوارئ، وفي حال حدوث أي طارئ، أو أيّ تدفق ربما نحتاج إلى معالجة وتحرك سريع، حتى يكون التحرك بمستوى العودة"، مؤكدا على انه "حتى الآن التدفق لا يشكل حالة تستوجب تحركا خاصا أو معالجة خاصة، والعائلات العائدة تسجل ونعطيها مبالغ العودة". وأردف الموسوي أن "الشريحة التي ترغب بالعودة نوفّر لها المستلزمات والمساعدات الممكنة من ناحية الإسكان، إضافة إلى أن الوزارة قامت بتشكيل لجنة طوارئ خاصة، تحسبا لحصول تدفق أو عودة كبيرة لتلك العائلات وتحضير ما يمكن تحضيره من مستلزمات دعم تلك العائلات وإغاثة المساعدات المستعجلة".

وأوضح انه "حتى الآن لم ترتق أرقام العودة للعراقيين من سوريا إلى مستوى التدفق الجماعي، وهي ضمن المعدلات الاعتيادية، ووزارتنا لا تدعم اقامة مخيم للعراقيين والفكرة لا تلقى قبولا لان العراقيين نعيدهم الى اماكن سكناهم او نجد لهم مساكن، او يسكنون عند اقربائهم فلا حاجة للمخيمات".

واضاف الموسوي، ان "الوضع في العراق بشكل عام مشجع ولا إشكالات أمنية كتلك التي كانت موجودة في عام ٢٠٠٦ او ٢٠٠٧ في العنف الطائفي الذي انتهى في عام ٢٠٠٨ وبدأت عائلات بالرجوع، وبلغت نسبة العوائل التي عادت اكثر من ١٦٠ الف عائلة خلال السنوات الماضية منها ٦٥ ألف عائلة خلال عام ٢٠١١ بعد دعم الوزارة لمشروع العودة وإنهاء النزوح الداخلي".

وأكد وكيل وزارة الهجرة والمهجرين، انه "لم يسجل لدينا وجود عائلة تحتاج إلى أن تسكن في المخيمات، وفكرتنا انه في حال حصول تدفق كبير، هناك فرع للوزارة في منفذ الوليد في الرمادي، وفي ربيعة بالموصل يهيئ مركزا لاستقبال النازحين العائدين وهو مركز خاص لتقديم الدعم المستعجل ومساعدة العائدين إذا كانوا يحتاجون إلى النقل أو الدعم الطبي".

طالب بسقف زمني محدد لحل المشاكل العالقة مع الشركاء

التحالف الوطني يكشف عن ٣ مرشحين جدد لوزارة الداخلية

كشف ائتلاف دولة القانون، أمس، عن ترشيح التحالف الوطني ثلاثة أسماء جدد لتولي منصب وزارة الداخلية، مشيراً إلى أن التحالف أوكل تسمية احد هؤلاء الثلاثة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي، في وقت دعا الى وضع سقف زمني محدد لحل الأزمة السياسية في العراق، مشيرا الى ان الاجتماع المرتقب سيعمل على حل بعض الملفات ويرحّل أخرى إلى وقت لاحق.

□ بغداد / المدى

يأتي ذلك بعد يوم واحد من إعلان رئيس الوفد المفاوض للتحالف الوطني حسن السنيد أن الكتل السياسية خولت رئيس الوزراء نوري المالكي باختيار المرشحين للوزارات الأمنية وعرضهم على البرلمان.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي في تصريحات صحفية أمس "التحالف الوطني قد استقر أمره على ترشيح ثلاثة أسماء لتولي احدهم منصب وزارة الدفاع"، رافضاً الكشف عن أسماء المرشحين لما وصفه بـ"حساسية الموقف الحالي".

وكانت ابرز الأسماء المرشحة لوزارة الداخلية من قبل التحالف الوطني؛ توفيق الياسري ورياض غريب، فضلا عن فالح الفياض مستشار الأمن الوطني الحالي، غير انه يرفض اختيار أي منهم قبل تسمية العراقية مرشحا مناسبا لوزارة الدفاع.

وأوضح الركابي أن "التحالف الوطني أوكل اختيار احد هؤلاء المرشحين الثلاثة لرئيس الوزراء نوري المالكي"، مؤكداً أن "الكتل السياسية ستحسم ملف تسمية الوزراء الأمنيين في الاجتماع المزمع عقده بينها".

يشار إلى أن الكتل السياسية لم تتمكن من تسمية الوزراء الأمنيين منذ تشكيل الحكومة الحالية وإلى الآن نتيجة الخلافات بين التحالف الوطني والقائمة العراقية على مرشحي الأخيرة لتولي منصب وزارة الداخلية.

ومن المقرر أن يعقد قادة الكتل السياسية اجتماعاً وطنياً لمناقشة الخلافات والقضايا العالقة بينها، فيما يتوقع مراقبون سياسيون أن الدورة الحكومية الحالية ستنتهي من دون حسم ملف تسمية الوزراء الأمنيين.

الى ذلك، دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي الى وضع جدول زمني لحلحلة الخلافات بين الكتل السياسية.

وتطغى على المشهد السياسي الخلافات منذ اكثر من عام غير أن تلك الخلافات تفاقمت بعد صدور مذكرة القبض بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي على خلفية اتهامه بالتورط بنشاطات إرهابية ضد مدنيين وعناصر امنية وكذلك طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بسحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك بعد وصفه للمالكي بالدكتاتور.

وقال البياتي إن "الكتل السياسية عليها أن تتفق على وضع جدول زمني لحل الملفات المختلف عليها، إذ أن الاجتماع الوطني المرتقب سيعمل على حل بعض تلك الملفات وتأجيل بقية الملفات إلى وقت آخر".

وأضاف أن "الاجتماع الوطني للكتل السياسية لا يمكنه حسم جميع القضايا الخلافية بين الكتل السياسية ولكنه سيقوم بتحديد المسار العام لحل تلك القضايا".

وأكد أن "العمل جارٍ في اللجنة التحضيرية من اجلِ التوافق على جدول أعمال مشتركة من خلال دمج مطالب الكتل السياسية بورقة واحدة لكي تكون جدول أعمال الاجتماع الوطني".

يذكر أن اللجنة التحضيرية عقدت أربعة اجتماعات للبحث في إعداد ورقة عمل موحدة لمطالب الكتل السياسية لتكون جدول أعمال اللقاء الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني لحلحلة الخلافات بين الكتل السياسية.

وتتكون اللجنة التحضيرية من النواب حسن السنيد وبهاء الاعرجي وسلمان الجميلي واحمد المساري وحسين الشعلان وارشد الصالحي وعمار طعمة وفؤاد معصوم والشيخ خالد العطية بالإضافة إلى نائب رئيس الجمهورية خضي الخزاعي ونائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس وعضوي المجلس الأعلى الإسلامي العراقي حميد معلة ومحمد الهاشمي.

لجنة برلمانية: تحديد ولاية رئيس الحكومة بعد قانون الأحزاب

□ بغداد / المدى

حسون الفتلاوي

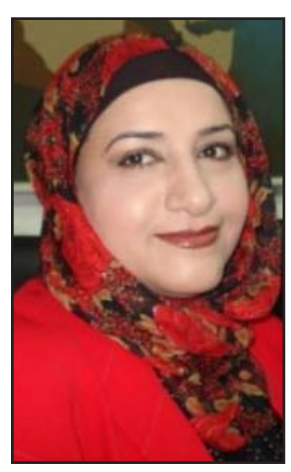
وحدة الجميلي

رجّحت اللجنة القانونية في مجلس النواب، أن يتم إقرار قانون يحدد ولاية رئيس الوزراء بدورتين بعد الانتهاء من تشريع الأحزاب، مشددة على ضرورة أن يسنّ مثل هكذا قانون والذي هو الآن طور الدراسة من اجل عدم عودة الدكتاتورية إلى البلاد.

وقال عضو اللجنة حسون الفتلاوي في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "إن المقترح الذي سبق ان قدمه النائب صباح الساعدي بتحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين موجود حاليا في لجنتنا من اجل مناقشته جديا ومن الممكن ان يعرض للقراءة الاولى بعد اقرار قانون الأحزاب".

وتابع الفتلاوي "إن هذا المقترح مهم جدا لاقتصار الدستور على رئاسة الجمهورية دون رئيس الوزراء وبالتالي من الواجب حصره بولايتين من اجل المصلحة العامة فأكثر دول العالم تطورا تعمل بهذا المنوال".

وقد رفضت اللجنة القانونية في مجلس النواب الطلب المقدم من ١٠٥ نواب لتحديد ولاية رئيس الوزراء لولايتين لعدم دستوريته، وبحسب الدستور فان رئيس الجمهورية جلال طالباني لن يتمكن من الترشيح للرئاسة بعد انتهاء ولايته الحالية وفي حال إقرار قانون جديد يحدد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فان رئيس الوزراء نوري المالكي لن يسمح له بالترشيح للدورة المقبلة لأنه قد أتم دورتين.

وتنص المادة ٧٢ من الدستور العراقي على أن "تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط" فيما تنص المادة ٧٧ على انه "يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية، إلا إن الدستور لم يحدد عدد ولايات رئيس الوزراء".

من جانبها وصفت نائبة عن القائمة العراقية نقل طلب نواب البرلمان الخاص بتحديد ولاية رئيس الوزراء إلى لجنة التعديلات الدستورية بـ"السياسي".

وقالت النائبة وحدة الجميلي في تصريحات صحفية أمس إن "إرسال الطلب الموقع عليه والمقدم من قبل (١٠٥) نواب من اللجنة القانونية النيابية الى لجنة التعديلات الدستورية هو إجراء سياسي من أجل تعطيله وحتى لا يدخل كفقرة او مادة في جدول أعمال اللجنة التحضيرية الممهدة لعقد الاجتماع الوطني لمنع تمريره".

وأضافت أن "تحديد ولايات الرئاسات الثلاث بات أمراً ضرورياً على الرغم من الخطوة الايجابية في تحديد ولاية رئيس الجمهورية".

وكانت من ضمن شروط القائمة العراقية التي تضمنتها ورقة العمل التي قدمتها إلى الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوطني المرتقب تحديد فترة ولاية الرئاسات الثلاث لدورتين فقط.

وسبق أن طالبت كتلة الأحرار في مجلس النواب بتحديد ولاية رئيس الوزراء بولايتين وبأثر رجعي".

وقالت النائبة مها الدوري الخميس إن البعض يطالب بإقرار قانون ولاية رئيس الوزراء بدورتين ونحن نشدد على أن تكون بأثر رجعي وهذه القضية لم يتم الالتفات إليها من قبل الآخرين".

وبينت النائبة عن الأحرار عدم وجود فقرة في الدستور تعارض القانون المقترح "الذي يحدد مدة ولاية رئيس الوزراء بدورتين انتخابيتين" ومن الممكن إقراره "مشيرة" إلى وجود حالة من التسويف تقف خلفها جهات سياسية".

ودعت الدوري مجلس النواب إلى استخدام صلاحياته وبقوة في تحديد ولاية رئيس الوزراء لان "هذا التدخل سوف يمنع حصول الكثير من المشاكل بعد نهاية الانتخابات".